صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 12/460
للنشر الفوري
27 نوفمبر 2012

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة الخامسة بموجب اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" المعقود مع موريتانيا، ويوافق على صرف 16.9 مليون دولار أمريكي

استكمل اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الخامسة لأداء الاقتصاد الموريتاني في إطار البرنامج الذي يدعمه "التسهيل الائتماني الممدد، ووافق على مد سريان الاتفاق لفترة ثلاثة أشهر حتى 30 يونيو 2012.[1] ويتيح قرار المجلس، الذي اتُّخذ على أساس انقضاء المدة،[2] صرف مبلغ فوري قدره 11.04 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (16.9 مليون دولار أمريكي)، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة بمقتضى البرنامج إلى ما يعادل 66.24 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (101.6 مليون دولار أمريكي).

وكان المجلس التنفيذي قد وافق في مارس 2010 على اتفاق مدته ثلاث سنوات مع موريتانيا، بقيمة تعادل 77.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 120% من حصتها في الصندوق)، (راجع البيان الصحفي رقم 10/89).

وقد ظل النشاط الاقتصادي في موريتانيا محتفظا بصلابته في مواجهة الجفاف الشديد والصدمات الخارجية المتعددة، حيث تم احتواء التضخم وسجلت المالية العامة والحسابات الخارجية مستوى غير مسبوق من الاحتياطيات الوقائية.

---

[1] جاء "التسهيل الائتماني الممدد" ("Extended Credit Facility" – "ECF") ليحل محل "تسهيل النمو والحد من الفقر" (Poverty Reduction and Growth Facility" – "PRGF") باعتباره أداة الصندوق الرئيسية لتقديم الدعم المالي متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الموارد التمويلية المتاحة لها، وتطبيق شروط ميسرة للحصول عليها، وتوخي مرونة أكبر فيما يتصل بمواصفات تصميم البرامج الاقتصادية، ومراعاة المزيد من التبسيط والتركيز في الشرطية المصاحبة لهذه البرامج. ويقدم التمويل حاليا من خلال التسهيل الائتماني الممدد بدون فوائد، مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ونصف السنة وأجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات (http://www.imf.org/external/np/exr/facts/ecf.htm). ويُجري الصندوق مراجعة لمستوى أسعار الفائدة على كل تسهيلاته التمويلية الميسرة مرة كل عامين.

[2] يتخذ المجلس التنفيذي قراراته وفقا لإجراءات انقضاء المدة عندما يتفق أعضاؤه على إمكانية النظر في الاقتراح المعني دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.

ومع ذلك، فقد تباينت مستويات التقدم في الحد من الفقر والبطالة، ولا يزال الاقتصاد شديد الاعتماد على التطورات التي تشهدها الصناعات الاستخراجية.

وتعمل الاحتياطيات الوقائية الكبيرة التي تجمعت أثناء تنفيذ البرنامج الذي يدعمه "التسهيل الائتماني الممدد" على توفير هامش أمان ضد مخاطر التطورات السلبية في عام 2013. ولا يزال الاقتصاد، كما كان في السابق، مهددا بحدوث هبوط حاد في الطلب الخارجي، وتجدد نوبات التقلب في معدلات التبادل التجاري، وتأخر صرف تراخيص صيد الأسماك. غير أن المستوى القياسي الذي بلغته احتياطيات النقد الأجنبي وفائض أرصدة المالية العامة الكلية في العام الجاري يفسحان المجال أمام السياسة الاقتصادية لمواجهة التطورات السلبية إذا تحققت. ولا يزال الحد من الفقر عن طريق توسع نطاق النمو بمثابة تحدٍ رئيسي على المدى المتوسط.

وباستخدام التطورات التي تشهدها الصناعات الاستخراجية كركيزة تقوم عليها سياسة المالية العامة، يمكن المساعدة على إبقاء الدين عند مستويات يمكن الاستمرار في تحملها، مع حماية الإنفاق الداعم للفقراء. ويحافظ مشروع موازنة 2013 على الانضباط المالي بإجراء إصلاحات طموحة في نظام الدعم واحتواء فاتورة الأجور، والحد من الاعتماد على إيرادات التعدين المتقلبة. وفي نفس الوقت، سوف يزداد الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي التي تستهدف المستحقين. وتمثل الزيادة المخططة في الإنفاق على الاستثمارات العامة خطوة ملائمة في ضوء احتياجات البنية التحتية الملحة في موريتانيا، وإن كان يتعين مراعاة قيود الطاقة الاستيعابية وأحكام قانون المشتريات الجديد.

وسيزداد نشاط السياسة النقدية في المستقبل القريب مع استحداث أداة تساعد على امتصاص السيولة الزائدة والحد من مخاطر دخول الائتمان في دوامة هبوطية غير مواتية. كذلك ينبغي الاستمرار في زيادة مرونة أسعار الصرف لاستيعاب الصدمات الخارجية.

ومما سيساعد على تنويع النشاط الاقتصادي مواصلة تنفيذ البرنامج على نحو مُرْض ــ على أساس الإلغاء التدريجي للدعم غير الموجه للفئات المستحقة، والحزم في تطبيق قوانين الاستثمار والمشتريات الجديدة، وتنشيط سوق العمل وإصلاح المؤسسات العامة. وسيكون ذلك ضروريا بدوره في تحقيق نمو أكثر شمولا وفي الحد من الفقر. ومن المقرر إجراء المراجعة السادسة والأخيرة للبرنامج الذي يدعمه "التسهيل الائتماني الممدد" في مايو 2013.